



حوكمة المناقصات العامة كمدخل لتعزيز الاستدامة المالية والاقتصادية



بقلم: رجل الأعمال المهندس
إسماعيل الصراف

وعند رصد أي مخالفات أو تجاوزات، يصبح من الضروري تفعيل آليات التدقيق والتحقق، وتحويل المخالفات إلى الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة، بما يحافظ على نزاهة المنظومة ويعزز الثقة في مؤسسات الدولة. وفي المحصلة، فإن تطوير معايير وضوابط المناقصات العامة لا يقتصر على تحقيق وفورات مالية فحسب، بل يمثل استثماراً طويل الأجل في رفع كفاءة الإنفاق الحكومي وتعزيز الاستدامة الاقتصادية. ومن خلال ترسيخ مبادئ الحوكمة والشفافية والرقابة الفعالة، يمكن تحقيق قيمة مضافة أكبر للمشاريع التنموية ودعم مسيرة النمو الاقتصادي المستدام.

ماجستير تنفيذي بالإدارة من المملكة المتحدة (EMBA)
عضو بمعهد المهندسين والتكنولوجيا البريطانية العالمية (MIET)

تُعد المناقصات العامة من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الحكومات لتنفيذ المشاريع التنموية وتطوير البنية التحتية والخدمات العامة. ومع تزايد حجم الإنفاق الرأسمالي ومتطلبات التنمية، تبرز أهمية تطوير منظومة متكاملة للحوكمة والرقابة، تضمن الاستخدام الأمثل للموارد المالية، وتعزز من كفاءة الإنفاق العام بما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني. ومن هذا المنطلق، تكتسب مراجعة وتحديث التشريعات المنظمة للمناقصات العامة أهمية خاصة، بما يواكب المتغيرات الاقتصادية الحديثة ويعزز مستويات الشفافية والمساءلة. فالتشريعات الواضحة والفعالة لا تسهم فقط في تنظيم الإجراءات، بل توفر بيئة أكثر عدالة وتنافسية لجميع الأطراف المشاركة في تنفيذ المشاريع الحكومية.

كما أن تعزيز العقوبات المالية على المخالفات المرتبطة بالمناقصات العامة يشكّل عاملاً مهماً في حماية المال العام والحد من الممارسات التي قد تؤثر على كفاءة تنفيذ المشاريع. فوجود أطر رقابية وتشريعية رادعة يعزز الثقة في المنظومة ويضمن التزام جميع الأطراف بالمعايير المهنية المطلوبة.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية تشكيل لجان فنية مستقلة تضم خبرات متخصصة لدراسة المشاريع الكبرى وتقييم كفاءتها ومواصفاتها قبل طرحها للتنفيذ، لا سيما للمشاريع ذات القيم المرتفعة. ويسهم هذا النهج في ضمان واقعية التكاليف، وتحقيق أعلى قيمة ممكنة مقابل الإنفاق، وتعزيز كفاءة تخصيص الموارد.

كما يمثل وجود جهة رقابية مستقلة لمتابعة تنفيذ المشاريع إحدى الركائز الأساسية لنجاح منظومة الحوكمة، حيث تتولى التأكد من مطابقة الأعمال للمواصفات والمعايير المعتمدة، ومراجعة الالتزام بالتكاليف والجدول الزمني المتفق عليها قبل صرف المستحقات المالية للجهات المنفذة.



إنجاز عالمي جديد للبحرين في مجال التكنولوجيا والابتكار

طلاب جامعات بحرينية يحصلون جوائز عالمية في مسابقة هواوي لتقنية المعلومات بالصين



بوليتكنك البحرين وجامعتا «المملكة» و«الأهلية» تفرض نفسها بين 2000 مؤسسة تعليمية حول العالم

والشموول في دعم الابتكار وبناء اقتصاد رقمي مستدام. وتعكس هذه النتائج ثمار الاستثمار المستمر في تنمية المهارات الرقمية وإعداد كوادر وطنية مؤهلة للمساهمة في قيادة مستقبل الاقتصاد الرقمي». وخلال حفل الختام، أشادت الدكتورة شفيقة إسحاق، المديرية بالإنابة لمعهد اليونسكو للتقنيات المعلوماتية في التعليم (IITE)، بالمستوى المتميز الذي أظهره المشاركون في المسابقة، مؤكدة أن إعداد الكفاءات الرقمية يتطلب تعاوناً وثيقاً بين الحكومات والمؤسسات الأكاديمية وقطاع التكنولوجيا. وأضافت أن الطلبة المشاركين في نسخة هذا العام أظهروا قدرة لافتة على توظيف التقنيات الناشئة لمعالجة تحديات واقعية، بما يجسد الدور المحوري للتعليم في إعداد أجيال قادرة على إحداث أثر إيجابي ومستدام.

الطالبين آيات مدثر ومريم سلمان. وتؤكد هذه الإنجازات مجتمعة ما يتمتع به الشباب البحريني من كفاءات وقدرات استثنائية في المجالات التقنية، كما تعكس التزام المملكة الراسخ ببناء اقتصاد قائم على المعرفة وإعداد كوادر وطنية مؤهلة للمساهمة في قيادة التحول الرقمي ومواكبة متطلبات المستقبل. وتعليقاً على هذا الإنجاز، قال هاري يو، الرئيس التنفيذي لشركة هواوي البحرين: «تمثل الإنجازات التي حققتها كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين)، وجامعة المملكة، وجامعة الأهلية محطة مهمة في مسيرة تطوير قطاع التكنولوجيا في مملكة البحرين، ونفخر برؤية طلبة من مؤسسات أكاديمية بحرينية يحققون مراكز متقدمة في واحدة من أكثر المسابقات التقنية تنافسية على مستوى العالم. كما يبرز الفوز بجائزة «المرأة في التكنولوجيا»، أهمية التنوع

وفي إنجاز آخر يعزز مكانة البحرين كمركز للابتكار الشامل وتمكين الكفاءات، حصلت جامعة المملكة الجائزة الثالثة في مسابقة «المرأة في التكنولوجيا» العالمية المرموقة. وجاء هذا الإنجاز تحت إشراف الأستاذة مروة عاصم عفيان، القائم بأعمال رئيس قسم تقنية المعلومات والاتصالات، وبمشاركة الطالبات سارة محمد شريف وفاطمة نظيرة محمد نصير وريا شرفراز. ويجسد هذا الفوز الدور الريادي للمرأة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM)، ويعكس إسهاماتها المؤثرة في تطوير حلول مبتكرة ذات أثر ملموس عالمياً. وفي إنجاز إضافي، فازت الجامعة الأهلية بالجائزة الثالثة ضمن مسابقة الحوسبة، تحت إشراف الأستاذة الدكتورة وسان شاكر عواد، أستاذة كلية تقنية المعلومات، وبمشاركة

حققت مملكة البحرين إنجازاً عالمياً جديداً في مجال التكنولوجيا والابتكار، بعدما حصد طلبة من ثلاث جامعات بحرينية جوائز مرموقة خلال النهائيات العالمية لمسابقة هواوي لتقنية المعلومات والاتصالات 2025-2026، التي استضافتها مدينة شينزين الصينية، في أكبر دورة تشهدها المسابقة منذ إنطلاقها. وجاء هذا الإنجاز في دورة استثنائية استقطبت أكثر من 220 ألف طالب وطالبة من أكثر من 2000 مؤسسة تعليمية في أكثر من 100 دولة ومنطقة حول العالم، ما يعكس المستوى المتقدم للكفاءات البحرينية وقدرتها على المنافسة والتميز على الساحة الدولية. وبعد اجتياز التصفيات الوطنية والإقليمية، تأهل 177 فريقاً من 49 دولة ومنطقة إلى النهائيات العالمية التي أقيمت ضمن الدورة العاشرة للمسابقة، إحدى أبرز المبادرات الدولية الهادفة إلى تنمية المهارات الرقمية وإعداد الكفاءات الشابة لاقتصاد المستقبل. وتنافس المشاركون ضمن مسارات التطبيق العملي والابتكار والبرمجة، وسط منافسة قوية بين نخبة من المواهب التقنية العالمية. وتميزت الفرق الممثلة للبحرين بأداء استثنائي جعلها من بين أكثر الوفود حصداً للجوائز في هذه النسخة من المسابقة. وفي تأكيد للمكانة المتنامية لمملكة البحرين على الساحة الرقمية العالمية، حقق الطلبة البحرينيون إنجازاً استثنائياً في النهائيات العالمية، بحصدهم جوائز مرموقة عبر عدد من التخصصات التقنية. فقد نجحت كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين) في الفوز بالجائزة الأولى المرموقة ضمن مسار الشبكات، تحت إشراف الدكتور عمر بني قباض، رئيس قسم الأمن السيبراني، وبمشاركة الطالبة يوسف الصياد وزهراء شبر وسيد حسن الموسوي، مدممين نموذجاً يعكس المستوى العالمي للكفاءات التقنية الوطنية وقدرتها على المنافسة والتفوق في المحافل الدولية.



فجوة غذائية تهدد الأمن العربي بقيمة 47 مليار دولار

عالمي في حدود 1.7 في المئة، وتحتاج البلدان العربية إلى زيادة في الإنتاج لا تقل عن ثلاثة في المئة في الأقل حتى تغطي حاجات النمو السكاني. من جانب آخر، تعاني البلدان العربية إهدار ما تنتجه بالنظر إلى عدم استغلال إمكان القيمة المضافة في منتجاتها الزراعية من طريق التصنيع، كما لا تستثمر في التجارة البيئية والتكامل في مجالي الزراعة والصناعات الغذائية. وفق الأمين العام للاتحاد العربي للصناعات الغذائية فادي جبر، الذي أشار إلى انخفاض القيمة المضافة لعدد من المنتجات الزراعية عند التصدير، على الرغم مما تزخر به الدول العربية والإفريقية من إمكانات هائلة نتيجة محدودية التصنيع الغذائي وضعف التكامل بين سلاسل القيمة والأسواق.

وفي إطار معالجة هذه العوائق التي تكسر العجز الغذائي في البلدان العربية، سيجري إنشاء الصندوق العربي للابتكار الغذائي بقيمة 47 مليار دولار، وهو آلية تمويلية مشتركة تهدف إلى تسريع الابتكار الغذائي وتطوير النظم الزراعية والصناعات الغذائية في الوطن العربي بالسير نحو التقنيات الحديثة والحلول الذكية لتحسين جودة الأغذية، من طريق تمويل المشاريع الناشئة التي تزيد من الإنتاج الزراعي المستدام، وحماية سلاسل الإمداد ببناء شبكات توزيع قوية وقادرة على مواجهة الأزمات الدولية أو التغيرات المناخية.

أيضاً، يهدف إلى الإسهام في تحقيق اكتفاء غذائي عربي مع توفير غذاء آمن، وخفض البصمة الكربونية للصناعات الغذائية، مع خلق 50 ألف فرصة عمل خلال الأعوام الأربعة المقبلة.

أشار تقرير نشرته «انديبنندت عربية»، إلى أن قيمة الجوة الغذائية في البلدان العربية تبلغ 47 مليار دولار. وعلى الرغم من تمتع دول المنطقة بمساحات قابلة للزراعة في حدود 210 ملايين هكتار، إلا أنه لا تزيد النسبة المستغلة على 70 مليون هكتار بمقدار الثلث، ومعظمها يقع في مناطق كثيفة الأمطار.

ووفقاً لرئيس المكتب الإقليمي لدول المشرق العربي في المنظمة العربية للتنمية الزراعية رائد حنسر، فإن هناك العديد من التحديات التي تواجه الدول العربية في المجال الغذائي، وأبرزها التغيرات المناخية والتطورات الجيوسياسية ونُدرة الموارد المائية والمالية.

ويكمن العائق الأول أمام الاستثمار الغذائي العربي المشترك في وجود الموارد الطبيعية في دول، والموارد المالية في بلدان أخرى، وهي تحديات تعترض عملية الاستثمار في الثروات الطبيعية والبشرية، ويبدو التكامل الزراعي والاقتصادي العربي ضرورة ملحة لتعزيز قدرة النظم الغذائية على الصمود في وجه التغيرات والأخطار الكبيرة التي تواجه المنطقة.

ومن أبرز الحلول تعزيز قدرات المزارعين وتمكين الابتكار وإدخال الزراعات الحديثة القادرة على مقاومة التغيرات المناخية، وتطوير البذور والأصناف، وتحسين نظم الري ونظم التوزيع والتجارة والتخزين الاستراتيجي، إضافة إلى العمل على الحد من الهدر والفقد، لأنه يشكل إشكالا كبيرا في منطقتنا ويقترب من 20 في المئة، ويمثل التحدي الكبير في وجه الأمن الغذائي الزيادة السكانية العالية في المنطقة العربية، إذ تعد نسبة النمو السكاني من الأعلى في المنطقة والعالم، وتراوح ما بين 1.9 واثنتين في المئة، مقابل معدل

تجسيدها لمكانة المملكة إقليمياً ودولياً في قطاع الضيافة

«سكال البحرين» يشارك في الكونغرس الآسيوي الـ55 لأندية «سكال» العالمية بماكاو



ورسخ مكانة البحرين كوجهة أولى وسياحية مفضلة لاستضافة المؤتمرات والفعاليات الدولية الكبرى. ويعمل وفد «سكال البحرين»، من خلال وجوده المكثف في لقاءات واجتماعات ماكاو، على امتداد هذا الإرث المتميز، والبناء على تلك الإنجازات لتعزيز حضوراً دولياً استثنائياً تخطى مائة وعشرين وفداً من مختلف دول العالم، وهو الحدث التاريخي الذي حظي بإشادات عالمية واسعة من كبار المسؤولين الدوليين

كما تأتي المشاركة في كونغرس ماكاو هذا العام مدفوعة بالفخر والإعتزاز بالنجاح الباهر وغير المسبوق الذي حققته المملكة في عام 2024، عندما نال نادي «سكال البحرين» شرف استضافة أعمال النسخة 53 للكونغرس الآسيوي، والتي شهدت آنذاك حضوراً دولياً استثنائياً تخطى مائة وعشرين وفداً من مختلف دول العالم، وهو الحدث التاريخي الذي حظي بإشادات عالمية واسعة من كبار المسؤولين الدوليين

في خطوة استراتيجية تعكس التزام قطاع السياحة والسفر ومواكبة التطورات العالمية، وتؤكد مكانة مملكة البحرين المرموقة في قطاع الضيافة الإقليمي والدولي، يشارك وفد مملكة البحرين في أعمال المؤتمر الآسيوي الخامس والخمسين لأندية سكال العالمية (SKAL)، الذي تنطلق أعماله الرسمية في العاصمة ماكاو في الفترة 14-11 يونيو الجاري، وسط حضور لافت من قادة وصناع القرار السياحي في القارة الآسيوية.

وتأتي هذه المشاركة بوفد بحريني برئاسة محمد جاسم بوزيزي رئيس مجلس إدارة نادي سكال-البحرين، ويضم الوفد أعضاء مجلس الإدارة حسين السماهي، وحامد الحلواجي، وإبراهيم الكوهجي، ومحمد الكمالي، بالإضافة إلى عدد من ممثلي قطاع السياحة والضيافة في المملكة.

وتجسد هذه المشاركة الطموح الدور الريادي والمحوري الذي يلعبه نادي «سكال البحرين» كشريك أساسي في دعم الخطط والجهود الوطنية الرامية إلى الترويج للهوية السياحية البحرينية في المحافل الدولية. كما تعكس الحرص المستمر على فتح آفاق جديدة وبناء شراكات استراتيجية طويلة المدى مع أقطاب وصناعة السفر والضيافة في القارة الآسيوية، والتبادل المعرفي حول أحدث التوجهات العالمية في إدارة الخدمات السياحية، بما يسهم بشكل مباشر في جذب المزيد من الاستثمارات والوفود السياحية إلى المملكة وتعزيز مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني.